

ذواته الفرد الحق بدون استحصال صورة علمية مستقلة وكذلك علوم العقول بالمعدومات
 يجزى فيها العلم بناسيها الا تتراعية من حيث هي كذلك فلما كان الواجب
 والعقول متطابقين في هذا النوع من العلم فتوحيط العقول فيما نحن فيه للعلم
 الواجبي مما يستكره العقول لا تجراره الى تقدم جهل الواجب ولو بالذات ولا
 يخفى استحالة وبابحاله لو كان للموجودات الخارجية واحداث قبل حدوثها
 ثبوتها كان لا محالة متعلقا لعلم تعالى واما لا ثبوت له بوجه من الوجود فلا يعلم
 فانه ليس صرف لا ينقص في علم الكمال على هذا التقدير بل انما ينقص في عدم تعلق
 قدرته به بالمتغيرات فانها اذ من استحقاق تعلق له قدرة فكذا
 ههنا ومثل ذلك في المحسوسات بالمرأة الشفاة اللماة فانها بحيث اذا كان
 صورة ينطبق فيها الاحالة ولكن اذا لم ينطبق فيها صورة ما لعدم المحاذاة او خروج
 جسم ما عن صورة مبصرة فلا يقبح في كمال تلك المرأة فكذا الحقيقة الواجبية
 مبداء الانكشاف التام بجميع الاشياء الصالحة للمعلومية واما ما لم يصلح لها
 كالمعدوم في سائر الظروف ويقال له المعدوم المطلق فانه غير مستحق للاطلاق
 اشية والمعلومية فهو اذ من ان يكون متعلقا لعلم الكمال الكمال فلا يقبح في
 كماله فاحصل ان القول بالصدق كلام خطابي تدريج منه الشيخ الى البرهان على ما هو
 شمة الحكماء المعتبرين قد بر

في محفل ذاك المصردم كما ان لا يتوجه النقص

عه وقد صرح بذلك في موضع اخر من الشفاة هذه عبارة النحان سبب الاعتقاد الفاسد

و یویدہ ان سید الحکما الامکانیۃ و المعلم الاول للحکمة الیمانیۃ نیکر کون الریس مہذبیا
 ہذا المذہب فاوردنی کتاب التقویات و التصحیحات و لا علی مسلک الصور
 یا زیادات لا یعد مما تقدم ذکرہم استشهد علی برادۃ الشیخ من ہذا المنہج بطائفة
 من عبارات لتعلیقات و المبدأ و المعاد و عیون الحکمة و افادان اول من
 اخطار فی فہم مذہب الشیخ و وہم و اوہم ان کس انہ ذاہب الی طریق یصور
 فی علمہ ہو شیخ الاشراف ہذہ عبارتہ فاما عبارتہ فی کتاب الاشارات فا
 یخصرین فی نبل معزابا و اللاحین فی اخذ معنا ہا یطنون ان سبیلہ الرجوع
 عن طریقہ المستقیمۃ فی سائر کتبہ الی اثبات علم صوری شد تعالیٰ علی
 ایکنون للموجودات صور علمیۃ منطبقۃ فی ذاتہ غیر ثالمۃ فی وحدۃ ذاتہ الاحدیۃ
 تعالیٰ عن ذلک علوا کبیرا و انما تلک الحضرتہ وقعت اول ما وقعت لہا
 الاشراف فی کتاب المطارحات حیث ظن بہ ذلک الظن فعبیرہ بذلک تعبیر
 مستطیر ثم سرت تلک النکتۃ فی افہام المقلدین و فشت فی اذہان المستعین
 ان کلام الاشارات کانہ لہی برادۃ عمارمی بہ لیس مساقہ الالہ الی ان لعلم الحق

(بقیۃ حاشیہ صفحہ قبل) حسن ظن بجا کہ فیجب ان یتدرج فی ازالۃ ہذا التقليد منہ ثم بیان الحق بعد
 حج یقبل الی الاذہان ابرع نہی بلفظہ ولا ریبۃ فی ان القول بالصور فی علمہ قد کان معروفا من جماعت
 من الحکما الیونانیین علی ما نقل فی الملل و النحل لکشمہستانی و کان للناس حسن اعتقاد وہم حوی
 التدریج فی اطاہۃ ہذا الظن کما سلکہ المتیقنون من الحکما المتاخرین ۱۲ سید احمد حسین
 حضرت الرجل حضرتہ اذا نحن و خالف الاعراب فی کلامہ ۱۲ صحاح۔

بعلم جملة ما بعد ذاته من حيث يعلم نفس ذاته هو بالجمال التام الموجب لما بعد ذاته فذاته
 بذاته نفس العلم التام لكل شئ هو غير ذاته كما هو نفس العلم التام بنفس ذاته وكثرة معلوماته
 التي هي لوازم ذاته وصادرة عن ذاته لا تليق في وحدة علمه المحيط للتي هي بعينها
 وحدة ذاته اللاحدية الحققة اذ كثرة اللوازم والمعلومات انما يستوجب كثرة الاضافات
 العارضة للذات اللاحدية وان كثرة السلوب والاضافات العارضة لا تليق بجملة في
 وحدة الذات وفي احديتها اصلها بل انما غائبة ما يستوجب للذات كثرة الاسماء انتهى
 كلامه ثم اقول وما يشهد على تحقيق مسية الحكماء الامكانية ان الشيخ الرئيس في
 الحكمة العلانية بعد ما تم بيان علم النفوس الناطقة بغيرها بالصورة قال اول حجة
 بايد واهتت كه علم واجب الوجوده چون علم با بودونه بر قياس علم ما قال ايضا پس
 واجب الوجود عالم است بذات خویش و ذات دے كه هستی ده چیزهاست
 بر آن ترتیب كه هستند معلوم هے هست پس همه چیزها از ذات هے هست
 هذا صريح في ان العلم بالعلم يستلزم العلم بالعلول بدون الافتقار الى كوسيط الصوك كما
 سبق وقال ايضا ليكن هر چیزی كه ممكن بود بنفس خویش واجب بود بودن او با بود
 او بسبب سببی چون ورا از راه سبب و انند ورا از جهت واجبی دانند پس ممكن را
 بشاید و نشن انرا جهت كه هے واجب هست مثال این اگر كس كه يد كه فلاں
 فردا گنج يابد توان و نشن كه يابد يانه يابد كه این بنفس خویش ممكن هست و لكن چون
 بدانی كه او را بسبب افتد كه ثبت افگند اندر دل هے تا بطلاں راه شود و سببی فتر

کہ بر فلاں خط شود و سببی افتد کہ پاسے بر فلاں جائیگاہ نهد و دانسته باشی کہ فلاں
 جائیگاہ پوشیده است و بزیر پوشے گنج است و دانسته باشی کہ گرانی سپردن
 وے از استواری آن پوشش پذیر است و از اینجا بدست بدانی کہ وے گنج
 رسد پس این ممکن را چون از جهت واجبش بنگری بشاید دانستن و دانسته
 کہ ہر چیز تا واجبش شود نبود پس ہر چیزے کہ سببی است و لکن اسباب چیز تا
 معلوم نیست تمامی پس واجبی ایساں مارا معلوم نیست و اگر بعضے اسباب
 دانیم غلبہ گمان افتد و یقین نبود زیرا کہ ہی دانیم کہ این سببها کہ دانسته ایم واجب
 نیند بودن وے کہ اگر شاید سببے دیگر باید یا شاید کہ مانعی افتد اگر این شاید بود
 نبودے خود یقین دانستے و چون ہر چه بود و را باز کشتنی است بواجب الوجود
 کہ واجب ہیں بود آمدن وے از وے پس ہمہ چیز ہا را نسبت واجب است
 بواجب الوجود و بانکہ ایساں بے واجب شود پس ہمہ چیز ہا و را معلوم اند ہذا ^{لفظ}
 و المحقق الخیر عالم تحصیل ہذہ النکتہ زعم فی حواشیہ علی الہیات شرح التجریدان الشیخ
 متخری فی ہذہ المسألہ فأمره یقول بالبصو و خبری یقول عنہا و بعد الاستاذ فی
 بعض حواشیہ مع ان الاول واقع علی طریق الخطابہ و التمشیل و التسهیل للبرہین
 فی حکمۃ الالہیہ والثانی قد نبی علی تحقیق البرہانی و کذا الاستصواب حقیقہ
 صدر المتاہلین فی تعلیقاتہ علی شرح حکمۃ الاشراف وغیرہ فی الرد علی المحقری و
 انکارہ الخیر من ان الاول ارشاد الی سبیل العلم بتفصیلی الواجبی بالبرہان الثالث

الى العلم الاجمالي بما دريت من كلام الرئيس حقيقة العلم لتفصيل من احاطة تعربا من
 الجزئيات المادية والحسنة من جهة العلم باسبابها وهو السبب والعلل لها من
 غير استفادة منها والعلم الاجمالي والتفصيل في الواجب متحدان في الحقيقة والمصدق
 وانما الاختلاف في التعبير والتعليم والتفصيل والافلا اجمال ولا ابهام ولا جهل
 لا غفلة في علمه تعالى بوجه من الوجوه اصلا على ما صرح به الرئيس في التعليقات
 وغيره واذن ظهران تشييع الاستاذ وغيره من القدام والحكام المتأخرة على
 الشيخ في هذه المسألة لم يقع في موقعه فافهم

فصل الخامس

في تقرير مسلك الاشراق وتعلق به

حسن البيانات فيه كلام صدر المتألمين في تصانيفه الشريفة قال في كتاب
 المبدأ والمعاد واما نذهب شيخ الاشراق في علمه فليعلم انه اقرب الى الحق من اكثر
 الاقوال السابقة قلنا مفسدة وهو اثبات العلم له تعالى على قاعدة الاشراق مبنيا على
 ان علمه تعالى بدياته هو كونه نور الذات وعلمه بالاشياء الصادرة عنه هو كونه اظاهرة له اما
 بديواتها كالجواهر والاعراض الخارجية او بتعلقاتها التي هي مواضع الشعور
 للاشياء الادراكية مستمرة كانت كما في المراتب العلوية العقلية عقولها او لقوسها
 او غير مستمرة كما في القوى الحيوانية لهنطقية والخيالية والحسية فعلمه تعالى محض اضافة

اشرفیہ کہ فواجب الوجود مستغن فی علمہ بالاشیاء عن الصورة ولہ الاشارة
 ولسلط المطلق فلا یجیب شئ عن شئ فلا یجب عنہ شئ و علمہ و بصرہ واحد
 علمہ یرجع الی بصرہ لا ان بصرہ یرجع الی علمہ کما فی غیر ہذہ القاعدة و نوریتہ
 نفس قدرتہ فان النور فیاض لذاتہ بمعنی ان علمہ بالاشیاء نفس ایجادہ لہا کما
 ان وجود الاشیاء عنہ نفس حضورہ لہ فیہ فکذا اضافہ فعالیتہ الی جمیع الاشیاء
 فقط بہا یصح جمیع الاضافات کالعالمیۃ و غیرہا اذ ہی عینہا فی التحق فہذا
 مذہبہ ثم فصلہ بشرح الاصول الحکمیۃ ثم قال و تبعہ خاتم الحکماء المحقق الطوسی اور
 مسککہ بعبارتہ فی شرح الاشارات و قدم تلخیصہ من المحاکمات ثم اورد فی الاسفا
 علیہما جمیعاً بوجہ الاول انہما یطبل العنایۃ الالہیۃ السابقہ علی جمیع امکانات
 الدالۃ علیہما النظام العجیب و الترتیب الفاضل و لا یکنی فی اعتذارہ ما ذکرہ شیخ
 مجیباً عن ذلک بان وجود الترتیب حسنہ الانیق فی ہذا العالم انما ہی ظلال لولایم
 للنسب الشرفیۃ و الترتیب الانیق بین المفارقات فان للعقول المفارقة کثرة و افرق
 عنده و لہا سلاسل طویلہ عرضیۃ و ہیات عقلیۃ و نسب معنویۃ قدوات ہذہ الاحیاء
 تابعہ لذوات اربابہا و ہیاتہا لہیاتہا و نسبہا لنسبہا و ذالک لانا نقول سبب
 ان ہذا النظام تابع لنظام ذلک العالم فما سبب الباعث لنظام ذلک العالم
 لو لم یکن ذاتہ تعجب صقعہ الالہی مشتملاً علی افضل نظام و ان جمعیۃ لانظام
 افضل منہ و لا انہ و فعالہ دور و تسلسل و تقدیم العلم الاول فی او ثلوجیا بما لا فرید

عليه الثاني ان كون العلم اضافة محضة غير صحيح سواء سميت اشرافية ادلا او من العلم
 ما يكون مطابقا للواقع ومنه غير مطابق له فسمى جهلا وايضا من علم ما هو تصور ومنه
 ما هو تصديق والاضافة لا يمكن تقسيمها الى هذه الاقسام واما قوله تقسيم العلم في الاول
 المنطق الى التصور والتصديق انما هو في العلوم اللغوية هي غير علم المجردات بذواتها
 وغير العلم بالاشياء اللغوية كقوله في العلم بها مجرد والاضافة بكونها غير مستقيمة لان مطلق
 العلم معنى واحد وحقيقة واحدة لا يمكن ان يكون لبعض افرادها اضافة وبعضها صورة
 اذ كل مورد قسمه ليس القسام الى الافراد البقية ومتخالفه يضم اليه ويحصل منه مع
 كل خصيصة قسم واحد فالمرور مشترك بين الاقسام ولا يجوز مثل هذا الاشتراك لامر من
 الاضافة وغير لانها غير مستقلة المعنى وهذا يظهر ما يدعى تامل الثالث ان العلم كما
 بين في موضعه اما بالتفصيل او بالتوهم او الاحساس وليس من العلم شيء خارج
 عن هذه الاقسام ويلزم على مذهبه ما كون الباري والمجردات لعقلية في ادراكها
 للجسام ولصورها الخارجية وكذا في ادراكها للمثل الادراكية المرشمة في المدرك
 الجزئية حساسته واما ان يوجد قسم من العلم خارجا عن الاقسام المذكورة وهذا غير وارد
 على القائلين بان العلم مطلقا هو بالصورة في ادراك الباري والمعارفة الخارجيات
 والجزئيات فان هذا التقسيم للعلم انما هو باعتبار ما يكون معلوما بالذات لا بالعرض
 فان هذا التقيد معتبر في التقسيمات كلها وان لم يذكر فاذا ادراك الالمانية انما هو
 بتبعيته صورها الادراكية مطلقا على ما ذهبنا اليه وادراك المعارف اياها بتبعيته

بصور لمعقوله فاذن لكل صورة مادية كأنه فاسدة صورة ادراكه است ذات حيوة
 وتعقل وتلك الصورة ايضا صورة عقلية هي وجهها الثابت عند الله هي
 معقولة بالذات مادونها ايضا معقولة له لكن طبيعية تلك الصورة والرابع ان
 الاضافة متاخرة الوجود عن وجود الطرفين فيلزم الحاجة له في اشرف صفاته
 الى مخلوقاته الخامس ان بيان شئ من الاجسام الطبيعية وصورها المادية وبنائها
 لا يمكن ان يكون مدركا بالذات وليس لها ايضا حضور جمعي عند شئ الا بامثلتها
 احسية او عقلية ولاجل ذلك كان ادراكها عند الحكماء بصورة منتزعة منها لانفسها
 فكيف ذهب نبي الشيخ والعلامة الطوسي الى الاكتفاء بغير الصور الادراكية في
 ادراك هذه الاكوان المادية والسادس ان قوله كل من لم يكن الا بصار عنده بطباع
 شيخ المقادير في الجليدية ولا يخرج الشعاع منها يلزمه الاعتراف بان الابصار
 مقابلة ليستة للعضو الباصرة منظور فيه اذ ذلك الاعتراف غير لازم بل اللازم غيره
 وهو ان النفس صحبت عند ذلك المقابلة مخترقة للصور الباصرة في غير هذا العالم
 نسبتها الى النفس بالقيام الاتصالي كنسبة الصور العقلية القائمة بذاته تعزلا باكلول
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا السابع انه ذهب الى ان اهل ليس يحصل الصور الخيالية
 في شئ من اجزاء الدماغ بل بمطابقة النفس لما في العالم المثالي واللهي هناك من بصور
 ليس شئ منها من معلولات النفس يكون لها القهر والسلطنة عليها فمطل ما قرره من
 القاعدة المذكورة من ان ادراك الشئ لذاته يكون بكونه نورا وبغيره بكونه قابلا عليه

و قد مر ان القهر ليس الالهية بنحو فلا قهر لما ليس بعلة على ما ليس بمجبول فانفسخت
 قاعدته في ادراك لنفسه للخيالات والثامن انه يلزم عليه ان لا يعلم الباري شيئاً
 بما سواه في مرتبة ذاته لا على وجه الاجمال لان العلم الاجمالي له تعالى بالاشياء
 باطل عنده كما ذكره في المطارحات وزيف القول في كيفية يجوز صاحب البصيرة
 ان الذي اوجد الاشياء واقضها بذاته لا يكون في علمه علم بهامع ان الحكماء قد
 اثبتوا للطباع المحركة غايات ذاتية في افعالها والعلّة الغائية متخسرة
 عن العقل وجودا متقدّمة عليه قصد فيلزم لهم لقول بضرب من الادراك فيها لغايات
 افعالها فما ظنك ببدع لكل بل جازان يوجد الاشياء جزافاً فمفنده وجوه من
 الحق في هذا الراس انتهى كلامه واورده عليه في عماد الاسلام بوجوه هذا النقطه لا يخفى
 عليك ان هذا المذهب مخالف لمسلك الملبين من وجوه الاول ما ذكره هذا الفاضل
 والثاني انه يلزم اهل علمه الباري قبل حدوث العالم وقد ثبت حدوثه والثالث
 لزوم افتقاره تعالى في كماله الى الغير والرابع زيادة الصنعة على ذات الواجب
 وهو باطل على مسلك الفرقة الامامية ثم قال ان قلنا ان علوم الباري على انحاء
 عديدة منها هذا العلم بحضوره فلا باس فيسرح لا يرد عليه شئ كما لا يخفى انتهى
 اقول هنا ثلث مقامات المقام الاول ان الايراد الاول من الايراد
 الصدرية جيد لا يذفع عنه طريقه شيخ المقتول لانه ينكر لعلم الاجمالي الواجب ولعلم
 المقدم على وجود الاشياء واما كما صح به في حكمة الاشراف والاساذ العلماء

ايضا يستصوب هذا الايراد في حواشي الزاهدية واما هذا الفصل السبزواري في
 حواشي المبدأ والمعادله فله بقوله جل جناب الشيخ عن هذا التحويز بل يقول الوجودات
 الحقيقية بما هي علم الله واحدة وحدة حقه ضمنت عنده الكثرات وسابقة سبقا
 اذ لا يابى بما هي مضافة الى اشياء كثيرة ومتاخرة عنها بما هي مضافة الى
 الحق ولكن لا بد ان يقول حقيقة الوجود لا بشرط مرتبة الذات كما هو او يقول انها
 بما هي مضافة الى الحق كانت من صقع الربوبية موجودة بوجود الله باقية بتقارر الله
 لا هو لا غيره فهو بهذا النظر علمه تفصيلي السابق فعندنا غيرناجح اما اول فلان ذاك
 سفسطة على مسلك وحدة الوجود بالمعنى المشهور في طائفة شيخ العربي وقد ابطال العقل
 ونقل جميعا ولا يقول برب الشيخ الا شرتني قطعاً ولا يؤمن باصوله المهمة الفاسدة
 بته فتوجب هذا التاويل اليه لغوا وتحكم عليه بالاحتمال ولا يتحمل ايراد هو تصف عليه
 وثانيا مع هذه الركاكة الواضحة لا يفيد اصلا لان تقدم علم الواجبي على المجعولات
 والمعلومات لا يصح فيس في نفس الامر اذ لا جاعل ولا مجعول ولا جاعل ولا عالم ولا
 معلوم ولا علم ولا تقدم ولا تاخر فيس حقيقة الاعلى سبيل طائفة من الاعتبارات
 والاصطلاحات اللتي وضعوها لتبنيها على ضعف العقول واصطيا والافهام العامة
 الجعول الا ترى ان الوجود الواجبي هو الذي جعلوه منسبته على الاعيان بالثابتة
 الاعتبارية ولا وجود غيره ولغيره عندهم وانسباط عليها هي الكثرة والاضافة الى
 الاشياء فهو الجاعل والمجعول والعالم والمعلوم ولمهتدم والمؤخر في جميع المراتب

علی الحقیقة فتقدمه علیها لایرجع الالی تاخره عن نفسه لان مرجع التقدم والتاخر فیما
 نحن فیہ نما هو الوجود کما لا یخفی وثالثا تخصر الاشیاء عن الوجود الواجب لایخلو
 باہنی کون تاخر الزلیا فلا یصیر موجودا ویکذبہ العیان والبرہان اذ تاخر
 زمانیا فیلزم تعطیل بعض الواجبی ولاقاسم فیہ ولاقاہر علیہ مع ان الزمان موجود
 علی المذہب الصحیح فحییہ الکلام فی تاخره عنہ اذ تاخر اذ اتیان فی استدعی التفراز
 وجود المعلول عن وجود العلة علی الحقیقة ولا وجود غیرہ فی زعمہم وکذا غیر ذلک
 من اقسام التقدّمات التاخرات وقد کشفنا وجہ الفتح بالاستیفاء فی تقدم
 الواجب علی امکانات بناہ علی تحقیقہ ہذا فی شرح الجوشن فی رسالہ مستقلة
 فلیرجع الیہا من اراد در البعا قولہ ومتاخرہ عنہا بما ہی مضافة لے الحق ایضا
 لا معنی لہ لان ضمیر لفظہ ماہی اما ان یرجع لے الاشیاء الی الوجودات
 الحقیقیة وعلی الاول بصیر المعنی ان الوجودات الحقیقیة متاخرہ عن الاشیاء
 بما ہی لے الاشیاء مضافة لے الحق وہو غیر مستقیم علی نہجہم لان الاشیاء
 باعتبار اضافتہا لے الحق وکونہا عیاناً ثابتہ فی ذاتہا لے متقدّمہ علی
 الوجودات الحقیقیة الانبساطیة وعلی الثانی مہمل جدا فان کون الوجودات الحقیقیة
 متاخرہ عن الوجودات الحقیقیة باعتبار اضافتہا لے الحق مما لا یصل الیہ اصلا
 وخامسا کذا قولہ اذ یقول بما ہی مضافة لے الحق اہ لان صقع الربوبیة بہنا تقع
 صرف من غیر تحصیل ما فانه اما ان یرجع لے العلم الاجمالی کما یقولہ حکماء مغنیہ

شيخ الاشراف او الی طریق الوجودیة فهو كما ترے فانتم
 واما الايراد الثاني فاجزى الاول من لفظي كون العلم اضافة محضه صحيح
 اما انكاره اختصاصا من قسم لتصور والتصديق بالعلم اخصوي الصوري فلا يخج اليه فان
 مطلق العلم بالمعنى المصدرى يجوز ان يكون مشتركا لفظيا بين مصاديقه وان كان
 ذاك المقسم مختصا باخصوي الحادث على ما قرره شارح حكمة الاشراف بقوله العلم
 الذي هو مورد القسمة الی لتصور والتصديق في فواح كتب المنطق هو العلم المتجدد
 الذي لا يكفي فيه مجرد اخصوي بل يتوقف على حصول مثال المدرك في المدرك
 اذ هو المقصود هناك فان المعلومات المنطقية لا يتجاوز عنه المطلق لعلم المثال
 و للعلم الاشرافي الذي يكفي فيه مجرد اخصوي كعلم الباري و علم المجرىات المفارقة
 و علمنا بانفسنا و الالم ينحصر لعلم في لتصور والتصديق اذ لتصور هو حصول صور
 الشئ في العقل والتصديق يستدعي تصورا هكذا انتهى لفظه واما الايراد الرابع ففيه
 ان الافاضة و الاضافة الاشرافية و الفاعلية الفاعلة متحدة بالمعنى فكما ان الفاعلية
 لها معنيان فكذا الاقرا هنا قال سلطان الحكماء في شرح الاشارات و على اثره

٥ اشارة الی ان سعى صدر المتألمين في شرح الهداية و فعال للزوم الجهل على الواجب من
 هذا المسلك لم يفته الی غاية لان توجيه بطوله لم يتحصل منه الا ان الواجب علم الممكنات
 حين صدورها و اصدارها و ايجادها لا قبله كيف و قد انكر لعلم الاجمالي و اعلم ان العلم الی الواجب
 المقدم صريحا و لن يصلح العطار ما فرقه اليه هرار منه

صدر المتألمين في شرح الهداية الاثيرة وغيره بانها قد طلق ويراد بها نفس المعنى
 الاضافي وهي بهذا الاعتبار متأخرة عن الطرفين وقد يراد بها مبدأ تلك الاضافات
 وهي مقدمة على وجودها تعلقت بانها عبارة عن كونه بحيث تتبع وجوده وجود
 المعلول واذا فالإضافة بالمعنى الاخير غير متأخرة عن وجود الطرفين فيسلم
 الاحتياج كيف ووجود الطرفين الاخير يستتبع وجود الاول فلا يكون متأخر عنه
 قطعاً واما الايراد الخامس فقد اجاب عنه صدر المتألمين نفسه في شرح الهداية
 بنقطة فانقلت ليس مدار معقولية عندهم على التجريد عن المادة فكيف يصير
 الاشخاص الجسمانية معقولات بانفسها لا بصورها المنشقة عن موادها قلت
 ذلك انما يكون في الاشياء التي لم تتحقق للعاقل بالقياس اليها علاقة وجودية
 وتسلط قهرى فانه اذا تحقق ما ذكرناه فمضى للعاقلة مجرد الاضافة الشهودية الاشرافية
 انتهى كلامه وبواتي الايرادات الواردة بلا ريبه فلما نقل

المقام الثاني

واما ما في عماد الاسلام فهو مع كونه مذكورا في الكواشي المشهورة الزائدة على
 عن التحصيل به لان الثاني ايضا افاده لصدركما ترى والثالث يحدسه جواز ان
 لا يكون علمه بوجود محمولاته الصادرة عنه وحضورها عنده كما لاله بالايجاب والموجد
 والموجود والمعسوم والعلم ههنا متحد والغير ليس الالفه فلا ضير كما سبق
 وانما كماله قدرته على ايجاده بانه ان شاء اوجد وان لم يشأ لم يوجد لزوم القدرة

للعلم واضح لكنه قبل وجود العلول يرجح لي لبحث المذكور فتذكر والراجح
 ضعيف لان الاضافة الاشرافية الكانت من مقولة الاضافة فلا يصح
 زيادتها على الواجب في كماله كما تقر ويستبره في الفاضل لاجل المتكلم بغير
 والا فلا يكون زائدا كما تلونا عليك آتفا قد بر

المقام الثالث

زعم صدر المتألمين في كتبه ان طريقة سلطان الحكماء الطوسي في هذه المسألة
 ماخوذة من كلام شيخ الاشراف وطريقة ولكن ظني انه ليس كذلك بل الحق
 ان شيخ الاشراف استفاد مسلكه في علم الواجب من اصول الحكماء المشائفة
 مثل ان علم الواجب وكل مجرد بذاته عين حقيقة وانه تعالى علته لعلل وجعل
 الكل وان اعلم بالعللة التامة يستلزم اعلم بالعلول نعم تفنن في الفاظ كثيرة
 مثل الاشراف والقهر والسلطنة مما لا يؤل الى معنى طريف وخالفهم في علم
 الواجب لعقول النورية بالبصيرة وقد علمناك ما هو التحق فيه وكلمة المحقق في
 اس بن بيان مذهبه في مسائل المشائية باسرها ولكن انكر على ظاهره قائلهم
 من كون علم الواجب بغيره بالبصيرة علم لعقول النورية بالغير بالبصيرة كما
 سنوضحه واما استدلاله على الاستفادة من المطارحات بقوله ان ذاته تعالى
 وعقله لذاته لما كان امر او احد يجب ان يكون وجود العلول وعقله اياه امر
 واحدا فحجب لان هذه القاعدة مبسوطة في كلمات الرئيس من الاشارات

والتعليقات وغيرها تصريحا وتلويحا

واما اعتراضات الصدر الاعظم على هذه الطريقة في تعليقاته على شرح
حكمة الاشراق وغيره فاكثرا فربما ذكرها في مسلك الاشراقية وقد حققنا
الامر فيه ولكن مما يتم بنا ان نكلم ههنا من الايرادات الصدرية في الايرادين
احدهما لزوم الجهل على الواجب قبل اصدار الممكنات كما في سبيل الاشراقية
وثانيهما انه جعل لصور القاعة باجوابه عقليته مناطا لعلمه تعالى بالماديات وهذا
يسلزم افتقار الواجب في علمه به الى بعض معلولاته وهو كما ترس وكان الحق
ان يقول بان سائر الاشياء المبدعة والكائنة لعقولة ومحسوسة سوار كانت
ذوات العقلاء او علومهم منكشفة عليه انكشافا شهوديا وعلما حضوريا عينيا ولم
له حاجة الى اثبات لصور علمية للجوابه عقليته بعد تمسكه بالاشراق بحضور
والمعنى الشهودي على مثال الاشراقية فاقول ان الاعتراض الاول مستدفع
لان الحكيم المحقق قد ادعى بالعلم الاجمالي الفعلى الواجبي قبل صدور الممكنات
مثل جمهور المشائية فكيف الجهل بخلاف الاشراقية فانهم ينكرونه فظهر الفرق
والثاني قد نشأ من قوله "التدبر العائري في كلامه" لانه يقول بان اجوابه عقليته
تتعقل ما تحتمل من العقول والنفوس الماديات من معلولاتها بالعلم بحضور
الشهودي بناء على القاعدة المذكورة ولا يفتر الى العلم لصورى الحصول قطعا
واما علمهم بانو قهم من العقول وبما تحتمل منها في السلاسل العرضية والطبقات

المتكافئة من ارباب الاصنام فلا تنفك القاعدة فيها يحتاج الى الصور
 فهي بهذا الاعتبار لما كانت متصفة بالصور العقلية وقد تحقق استحالتهما في الواجب
 فهو محل شانها كما علم سائر الممكنات من الماديات والمجردات على القاعدة
 المسطورة تعقل تلك الجواهر بصورها العقلية ايضا والاشياء من جهةها هي في علم
 تلك الصور مناطا لعلمه بالماديات ولم ينكر علمه الكنهوري بسائر الممكنات والمجردات
 من الجواهر والصور والاعراض فلا يرد وكل هذا يطبع عليه من خاص في شرح
 الاشارات والمحكمات هذا ثم رأينا اذا وصل اليه كتاب المبدأ والمعاد
 للصدر الاعظم من طبع الايران الفاضل العارف البسرواري قد اصاب الحق
 ههنا في حاشية عليه هذه عبارة فكتبت على قوله وقد عرفت ان كل مجرد يعقل ذاتا
 وغيره من المحبذات ايضا لان كل مجرد معقول دلالة لا حجاب بين المجردات
 فكل مجرد يعقل غيره من المحبذات سواء كانت فوقه او تحته او متكافئة وعنه
 قوله فالجواهر العقلية لما كانت تعقل ما ليست بمعلولات لها بحصول صورها
 فيها الخ تاسيس لا تنفك الجواهر العقلية بصورها ما ليست بمعلولات لها وان
 يعقلها ويعقل لصورته فيها جميعا ما يحصل لان علمه تعالى بمعلولاته او علم الجواهر
 العقلية بمعلولاتها بحصول صورها حتى يكون علمه تعالى لبعض الاشياء حضوريا
 وبعضها حصوليا كما فهم من هذه العبارات ونسب القول به الى العلامة في بيان
 مراده في انتفاضها بالصور انما هي الجواهر العقلية تعقل ما ليست بمعلولات لها

بمحصل صورها فكما لعقول الطولية التي هي فوق لعقل السافل مما هي علل له
وكما لعقول العرضية كل بالنسبة الى الآخر اذ لا عليته فيها ولذا هميت طبقة متكافئة
وكصنم كل منها بالنسبة الى غير صاحبه لان كل صنم وطلسم معلول لربه وصاحبه المعقني
به لا لصاحب لطلسم الآخر واما انها تعقل باليت بمعلولات لها فلا نه لا حجاب
في المفارقات لان كلا منها يعقل الواجب الوجود ولا موجود الا وهو معلول
الواجب العلم بالعلم مستلزم للعلم بالمعلول فكل معايل الواجب لا بد وان يكون
معلومة لكل مجرد سوار كان فوقة او تحته اذ معه وان كان ما هو تحته معلومة له
يا بحضور واما انها تعقل باليت بمعلولات لها بمحصل صورها فلا نه قد مر انه
او اتم المعلوم عينيا للعالم ولا مقهور او معلول له لم يكن بد من استحصار صورته فلا
وهيكون علم مجرد بما فوقة او بما في عرضه بالصورة اذ ليس له عليها التسلط والاعراض
واما الواجب فهو عالم بكل ما بحضور لان كل موجود اما معلوله او معلول معلوله
فشرط العلم بحضورى بالغير وهو التسلط حاصل له بالنسبة الى كل كيف وهو علم
ذاته علمه لمعلول الاول هو هو علة الثاني والعلم بالعلم مستلزم للعلم بالمعلول فعلم
الثاني ايشم بالخصوص كالاول وهكذا الى آخر الموجودات وكذا كل مجرد يعلم ما وونه
من معايله بحضور لقاعدة الاشراف والتسلط عليها والاحتياج الى الصورة
لعلمها بما فوقها فالمبادى العالية يعلم الاجسام التي هي معايلها بحضور فضلا
عن مبدأ المبادى انتمى لفظه وهو جبريد كله موافق لتاكلمه واما دليل شيخ الاشراف

سبح

في علمه علم العلوم الاول

علی نفی علم العقول النورية بالصوریان انفاشس المجرورات بالصورا اما ان یحصل لهما
 مما تحتها فیسلم الفعل العالی عن السافل وهو غیر جائز او عما فوقها بان یكون لصور
 العارضة فی بعضها حاصله عن صور عارضة فی بعض حسیة فینتی لے ان یكون لصور
 المتكثرة حاصله فی ذات الحق بل لے تكثرة ذاته تعالى فاقول اولان ما حذره
 كلمات شيخ الرئيس فی الاشارات والبیات الشفارة وبعض رسالته وتعلیقاته فی
 هذه المسألة واجاب عن لزوم التكرار والتكريب فی ذاته تعالى بتلك الصور العلیة
 بما قد سبقناه فلا نعیده واما انما سلم الا انها لے تكثرة لصور العلیة الواجبة
 فی ذاته او تكثرة وتجزيه بنفسه لان كل ما بالعرض منتهی لے ما بالذات وهو علم
 الاجمالي الفعلي البسيط فانهم مثالان لشيخ الاشرافی قد جوز تحقق الاشرافات و
 المشاهدات الزائدة والانوار العارضة للمجرورات عما فوقها فینتی لے ان یكون
 تلك العوارض المتكثرة عارضة لذات الواجب في اذنه في بل لے تكثرة نفس ذات
 الواجب وتجزيه فیسلم علیه بالزم علی الرئيس فان سلم اطلاق لصور علیها فنعم
 الوفاق والافلا اعتداد بالالفاظ ولا مشاحة فی الاصطلاح بعد تحقق المعنی فی هذا
 الفن ورايعان تلك الصور العلیة انما حصلت فیها مما یس معلول لهما كما قد شرح
 وهو ليس بسافل عنها ولا هي بعالی علیه فاشعان ههنا عا طلان واذن فالعجب
 من الاستاذ وكيف جمع ابجا هیر فی تسلیم تلك الایرادات علی مسلك حکیم
 المحقق ولم یستنبه باشعرنا و اشعرناک

الفصل السادس

في تحقيق علم الاجمالي الواجبي

فقول على سبيل التقديم ان ههنا ثلث اعتراضات مشهورة للعلامة الباق
 الرازي على علم الاجمالي مطلقا فلو كان العلم الاجمالي عبارة عن حالة بسيطة
 بين القوة المحضة وعلم التفصيلي كحال من سئل عن مسألة ليس الجواب عنها المستثنى
 على مقدمات كثيرة حاضرة في ذهنه مفصلا لكن عنده حالة بالوسط وفصل كان
 عين تفصيل تلك المقدمات فهي بالفعل من وجه وبالقوة من وجه آخر فاول
 ما يرد عليه ان تلك التفصيل ان كانت معلومة وحب ان تميز كل منها عن غيره
 فيكون لتفصيل حاصل وان لم يكن معلومة لم يكن العلم بها حاصل نعم ربما كان حالة
 من احوالها معلومة تفصيلا فما هو معلوم مفصل وما ليس مفصل ليس بمعلوم والثاني
 انه يمتنع حصول صورة واحدة مطابقة لأمور مختلفة لوجوب مساواة الصورة لهيئة
 كل واحد منها فيكون صور مختلفة لا صورة واحدة بل يجب ان يكون كل من تلك
 الامور صورة على حدة ولا معنى للعلم التفصيلي الا ذلك نعم قد يحصل الصور المتعددة دفعة
 كما اذا تصور حقيقة المركب من حيث هو وقد يحصل مترتبة في الزمان كما اذا تصور
 اجزائه واحد بعد واحد فان راو وبالاجمال والتفصيل حصول صورة تارة دفعة واخر
 مرتبة فلا نزاع فيسرا لان الاجمال بهذا المعنى ليس حالة متوسطة بين القوة وال

واما ما قالوه من انه عقيب السؤال عالم باجواب اجالا لا تفصيلا لترتبة على تقرير
 فرد ودبان لذلك اجواب حقيقة ومهية وله لازم وهو انه شئ يصلح جوابا لهذا
 السؤال والمعلوم عقيب السؤال هو ذلك اللازم وهو معلوم بالتفصيل اما
 حقيقة اجواب فمجهولة في تلك الحالة الثالث ان المعلوم الاجمالي معلوم من
 وجه ومجهول من وجه ^{سواء} الوجهان متعارضان لا محالة في الوجه المعلوم لا
 اجمال فيه والوجه المجهول غير معلوم ليستة لكن لما اجتمعا في شئ واحد ظن
 ان العلم الاجمالي يعاير العلم التفصيلي واجواب عن الاول على ما في الحواشي ^{لشبهة}
 الشرفية التجريدية ان صور تلك التفاصيل حاصلة في الذهن مجتمعة معا لكن لعقل
 لم يصدق نظره في كل واحد منها على حدة ولم يلفت الاله الى الجملة فاذا شرع
 في المسألة وقررها وصدق نظره في كل واحد من المعلومات التي في تلك
 المسألة حصل له في العلم مرتبة اخرى مفصلة متميزة بالبداهة عن الاولى التي
 هي علم بتلك التفاصيل ايضا وملاحظة لها اجمالا وتظهر باثنين المرتبتين في الاحساس
 ان ترى دفعة ثم تحرق النظر اليها فانما نجد في الابدان حالة اجمالية وبعد التحديق
 حالة اخرى تفصل الاولى ولا شك ان ابصارنا تلك الجملة حاصل في
 الحالين ^{معنا} عن الثاني على ما في شرح المواقف انه اذا علم المركب بحقيقة حصل في
 الذهن صورة واحدة مركبة من صور متعددة بحسب تلك الاجزاء ^{والعقل} مع
 متوجه قصد الاله المركب ون اجزائه فاذا توجه اليها وفصلها صارت ملحوظة وقصدا

منكشفا بعضها عن بعض انكشافا تاما حاصلنا في الحالة الاولى مع حصول صورة
 الاسبغاء في الحالين قوله المعلوم عقيب السؤال عارض من عوارض الجواب
 قلنا الكلام فيما اذا كان المركب حاصلنا في الذهن بحقيقة لا باعتبار عارض من
 عوارضه فان ذلك ليس علما باجزاره لا اجمالا ولا تفصيلا وعن الثالث على ما
 في شرح المواضع ايضا ان الاجمال والتفصيل ليس حالهما ما توهمه بل المعلوم فيهما واحد
 والمختلف هو العلم المتعلق بذلك المعلوم فارة يكون ذلك العلم على وجه واخرى
 على وجه آخر فاذا قلنا هذا الشيء معلوم من حيث الاجمال دون التفصيل كانت
 الحقيقتان راجعتين الى العلم دون المعلوم ثم قال ومن انكاره العلم الاجمالي نشأ
 انكاره الاكتساب في التصورات

اقول

منشأ المتعاليط ههنا انه قاس العلم الاجمالي على العلم التفصيلي فبادر بهبه
 الايرادات المشتهرة بناء على العلم التفصيلي فغلط او غلط فاجواب عن الاول ان تختار
 ان تلك التفصيل ليست معلومة من حيث التفصيل ولكن لا يلزم منسب العلم
 الاجمالي من حيث الاجمال وعن الثاني بان مطابقة لصورة الامور انما يعتبر في العلم
 التفصيلي والكلام ههنا انما هو في العلم الاجمالي الذي لا يؤخذ فيه تلك المطابقة
 وهو ظاهر وعن الثالث ان العلم الاجمالي معلوم من وجه الاجمال ومجهول من
 حيث التفصيل فالاجمال انما هو باعتبار التفصيل ولكنه ليس بمجهول مطلق لكونه معلوما

بالاجمال واذن فلا ضیر فی اجتماعهما من جہتین و مرجع ہذا الایراد الی شہتہ قدیمہ
 معرّفۃ بشہتہ المجهول المطلق وللاستاذ العلامة رسالہ مستفادہ فی تفصیل الحاجۃ
 عنہا ولنا علیہا حواشیں و تعلیقات خالفتا فیہا الاستاذ فی مواضع منہا و تحقیقنا
 ما ہوا حق عندنا و باجملہ ان صح انکار علم الاجمالی کما قرره الرئیس فی طبعی شفا
 و کفۃ المتأخرین لیساع انکار الوجودات و ہو کما ترے و بعد فان واجب
 الوجود و لما کان عالما بذاتہ و ذاتہ مبداء لصدور جمیع الاشیاء یجب ان یكون
 عالما بجمیع الاشیاء علما متحققا فی مرتبہ ذاتہ مقدما علی صدورہا لانی مرتبہ
 صدورہا و الالم یکن عالما بالاشیاء باعتبار ذاتہ فلا یكون له علم بالاشیاء
 بذاتہ فی مرتبہ ذاتہ و یكون ذلک لعلم صنفہ کمال فی حقہ تعالی و ہو محال فرجوا
 ان علمہ تعریفہ بجمولاتہ منطوقی علمہ بذاتہ ہو ذاتہ فکذا علمہ بجمولاتہ فاذا کان ذاتہ علما
 لوجود ما عداه فعلیہ ما عداه کذلک فعلیہ بہا یكون فعلیہ الیہ اشار حکیم اللہ ثانی
 لعلم الثانی فی الفصوص و ذوق بعض المتألمة ان علمہ تعالی بالاشیاء عن علمہ
 بذاتہ و یجد الكل بالنسبہ لے ذاتہ فهو الكل حده نتمی و مثلوا ہذا الانطوار بالانطوار
 العلم بلوازم الانسانیۃ فی العلم بالانسانیۃ و رہا اور دو امثال تفصیلیا و قسموا حال
 الانسان فی علمہ ثلثہ اقسام احدہا ان یكون علومہ تفصیلیا زمانیا علی سبیل

لاستلزامہ عراہ عن الصنفہ الکمالیۃ وہی العلم فی مرتبہ ذاتہ فیکون جامعاً فیہ مشکلاً مستفیلاً
 للعلم بتلك الصنفہ فافہم ۱۲

الانتقال من معقول الى معقول على التدریج ولا یخلو حیث من مشاركة
 الخیال بل ینتقل مع حكاية خیالیة بحیث یتجدد الا دراکان نحو من الاتحاد
 كما اذا البصرنا شیئاً وحصل منه فی الحس مشترك صورة اتحاد الا دراکان لا
 یتیزننا بحیث فی آله البصر وحاصل فی الحس مشترك الا بوسط وثانیهما
 ان ینکون له ملکہ تحصل من ممارسته العلوم والافکار بقدر سبب حصول تلك الملکہ
 علی استحضار بصور عقلیة متی شارحاً بتجربہ کسب جدید وان لم ینکون علومه اوراکان
 مع حاضرة عنده بان ینکون نفسه وان حصل لها تصور الاشیاء معرضه عنده
 لیس فی وسعنا ما ومانی دار الحس ان تعقل الاشیاء معا وفعه واحدة لما
 ذکر من مشاركة الخیال وهو لا یخیل الاشیاء معا ونهه حاله بسیطه ساویة
 لها نسبتہ واحدة الی کل صورة یمکن حضورها لصاحب هذه الملکہ ولا شک
 ان الانسان فی هذه الحالة لیس عالماً بالفعل وثانیهما بكونه بحیث یورد علیه
 مسائل کثیرة وفعه فیحصل له علم اجمالی بجواب کل ثم یاخذ بعده فی التفصیل شیئاً
 حتى ینتسب الاسماع والاوراق فهو فی هذه الحالة یعلم من نفسه یقیناً انه یحیط
 بجواب جملة من التفصیل بعد فی ذہنه ترتیب الجواب ثم یخوض فی الجواب مستمداً
 من الامر البسیط الکی الذمی کان یدرکه من نفسه فهذا العلم الواحد البسیط خلاق لتک
 التفصیل وهو اشرف منها فاعلموا قیام من علم واجب الوجود بالاشیاء والنظائر
 کل فی علمه علی هذا الطريق قال العلامة اللاهی فی رسالہ سرمانہ ایمان کہ اگر

قائل ینکون الصورة حاصلة بالفضل ولكن له قدرة الاستحضار فیکون عالماً بالصورة

کے گوید کہ ما علم بذات خود داریم و علت فعل خودیم و حالانکہ علم بقلیکہ در زمان مستقبل از ما صادر خواهد شد ما را حاصل نیست پس چگونه علم بعلت مستلزم علم معلول یا عین علم معلول باشد جواب گوئیم کہ ما بذات خود علت مستقلہ فعل خود نیستیم بلکہ ما دواعی از خارج بهم ترسد و همچنین اسباب آلات خارجیہ بہ ہم نہ ہر صد و در فعل از ما ممکن نہ گردد بخلاف واجب الوجود کہ علت مستقلہ جمیع معلولات بہت دواعی بر فعل کہ علم بصلحت بہت عین ذات اوست نہ مستفاد از از خارج و منزه بہت از حاجت با سبب آلات خارجیہ و سیاتی تفصیل و تہتقیق فیہ ان شاء اللہ و اذا تقررت ہذا فاعلم ان فی علم الاجمالی الواجبی ثلث مناج

المنہج الاول

انکرہ شیخ الاشراف و جماعة ممن وافقہ اما شیخ الاشراف فثبت لائل الاول ان العلم امر سلبی عند القائلین بخلقیت یندرج العلم بالاشیاء فی سلب الثانی ان الضاحکۃ مثلا غیر الانسانہ فالعلم بہا غیر العلم بالانسانۃ فکیف الطوی احدہما فی الآخر و دلالتہ الانسان علیہا لیست مطابقتہ و لا تضمنتہ بل دلالتہ خارجیتہ فاذا علمنا الانسانۃ اجتنالہ صورتہ اخری للضاحکۃ و اجاب عنہما صدر المتعین بان العلم عنہم لیس سلبی بل صورتہ مجردہ وجود ہذا ہذا ہا و لہجر و ہر ان الضاحکۃ لیست من لوازم ہیتہ الانسان و لا مما یکون وجودہا منبعا عن وجود الانسان علی

على الاطلاق وليس وجود الانسان ايضاً وجود البسيط لا يشوبه عدم ولا تصور ولا
 نقد ولا يصحبه امكان كما فيما نحن فيه والثالث ان العلم الاجمالي بالمعنى الثالث
 كما مر علم بالقوة بالتفصيل وان كان بالقوة القريبة من الفعل وحل جناب الواجب
 عنها قطعاً واما التفصيل فلا تسترة ان كل واحد من الصور غير الاخر وتكون
 قائمة بذاته تعالى وقد ظهر لطلابنا اقول واجواب عنه انه مناقشة في التشييل فان
 العلم الاجمالي بهذا المعنى ما الغرض من بيانه الاقريب الالفهام الى علم الاجمالي
 الواجب المنطوق فيلحق تفصيل الافوعين بتفصيل ومحض الانكشاف التام وصرف
 الفعلية لا شائبة فيه للقوة اصلاً على قصر تكريم قال سيد الحكماء الامكانية والمعلم
 الاول للحكمة اليمانية في كتاب التقديرات فاما المهتكمون الحاسبون انها
 عقل لا بالفعل بل بالقوة القريبة من الفعل فليس ميزان بينهما بالنسبة الى
 تفصيلها ومن العلم بالاصل لكل انسان حيوان بالنسبة الى الفروع كزبد الانسان
 وعمر وحيوان فالعقل الاجمالي كانه بعينه هو جملة تلك العقول التفصيلية في وجوده
 وليس في وسع النفس مادامت في ارض فسريرة ووارا بجسد مكسوة كسوة الحسن
 مسجورة سحر الطبيعية ان لعقل التفصيل والكثيرانيات ونحو واحدة فقطعاتها
 التفصيلية مادام لبها في افاق التقصص والتجدد نفسانية على سبيل الانتقال
 من معقول الى معقول على الترتيب والتدرج نعم كلما كانت اذ وطقتا

هـ لطبق بالفتح ما يوضع من الخسراج على الجردان ١٢